كلمة الدكتورة مهريناز العوضي
مديرة مجموعة السكان والعدالة بين الجنسين والتنمية الشاملة
في اللقاء رفيع المستوى بمناسبة
الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن

04 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

معالي الوزيرة آمال الحمد، وزيرة شؤون المرأة بفلسطين
معالى الوزيرة ليلى بنت احمد النجار، وزيرة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان

سعادة السفيرة هيفاء أبو غزالة، الأمين العام المساعد – رئيسة قطاع الشؤون الاجتماعية، جامعة الدول العربية
سعادة السيدة سوزان ميخائيل، المديرة الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

أصحاب وصاحبات السعادة ممثلي وزارات الخارجية والآليات الوطنية المعنية للمرأة في الدول العربية:

صباح الخير جميعا،
أود في البداية أن أرحب بكم وأشكركم على مشاركتكم في هذا اللقاء في **الذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن.** كما أود أن أرحب **بالسيدة سوزان ميخايل الدهجان** وأبارك لها الموقع الجديد كمديرة إقليمية لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الدول العربية. ونحن نتطلع لاستكمال عملنا معاً لخدمة الدول العربية في مجال العدالة والمساواة بين الجنسين.

عادة ما يتم الاستفادة من المناسبات الدولية كالذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن في الوقوف على الإنجازات الحاصلة وللتفكير بالعوائق التي تحد من قدرة الدول على الالتزام الفعلي بالنصوص الدولية لوضع خطة عملية للتغلب على تلك العقبات. ولقاؤنا اليوم لا يختلف في هدفه عن هذه الغاية، إلا أنه يأتي في ظروف استثنائية يمر بها العالم فرضتها جائحة كوفيد – 19، التي القت بظلالها على الأوضاع الصحية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها الآثار على البنية التحتية للقطاعات الصحية في عدد من الدول.

الإحصاءات المتوفرة حديثا تشير الى أن الإصابات في العالم العربي بلغت أكثر من 2,159,291 في حين حصدت الجائحة ما يفوق عن 37,454 من افراد المجتمعات العربية. ولا تتوقف الخسارة عند الأرواح بل تتضمن أيضا خسارات مادية هائلة، حيث تقدر الإسكوا أن المنطقة العربية سوف تخسر ما لا يقل عن 42 مليار دولار أميركي بسبب هذه الجائحة. ويرجع هذا أساسا إلى التدابير المتخذة لتخفيف أثر كوفيد-19 بما في ذلك إغلاق المراكز التجارية والمطارات والمطاعم من جهة وحزم الحماية الاجتماعية التي تكفلت فيها الدول للحفاظ على الأفراد والمجتمعات. هذا بالإضافة الى الزيادة في معدلات الفقر حيث من المتوقع أن

ينضم حوالي 8.3 مليون نسمة الى مجموع الأفراد تحت مستوى تحت خط الفقر. كما ستزداد أعداد النساء اللواتي ستفقدن أعمالهن ووظائفهن لتبلغ 2 مليون سيدة في العالم العربي.

والسؤال الأن، كيف يمكن لدولنا أن تطبق أجندة الأمن والسلام، وأن تضمن مشاركة فاعلة للمرأة في ظل تلك الظروف؟ من وجهة نظرنا، نحن امام مفترق طرق، إما أن نتعامل مع هذا الوضع كفرصة أو ككارثة، ونحن في الإسكوا نتعامل معه كفرصة وخاصة بعد أن رأينا أن الدول التي قادتها نساء كانوا من أفضل الذين تعاملوا مع جائحة كوفيد وتابعيتها.

وحتى نستغل تلك الفرصة يجب ان نقييم وضعنا والذى يمكن تلخيصه سريعاً كالاتي: للآن لم يتجاوز عدد الدول التي تبنت خطط عملٍ وطنية لتنفيذ القرار 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن 85 دولة من أصل 193 على المستوى العالميٍ (7 منهم في العالم العربي). وربما تعزف الدول عن الانخراط بتطوير خطط العمل 1325 لتصورها أن هذه الخطط تخص فقط الدول التي تمر بنزاعات وأزمات سياسية ترى أنها بمنأى عنها، إلا أن الجائحة اثبتت أن توفر خطط وطنية يعزز من قدرات الدول للاستجابة لجميع الأزمات بما فيها الأزمات المتعلقة بالكوارث الطبيعية أو الصحة العامة كجائحة كوفيد-19. ويستدل على هذا من خصائص الخطط الوطنية.

أولا، اهتمام الخطط الوطنية في زيادة مناعة المجتمع ومؤسساته وتأكيدها على المساواة والعدالة الاجتماعية والعمل على بناء مؤسسات واعية، متنوعة، متكاملة، وقادرة على التكيف.
وثانيا، من خلال وضع أنظمة الإنذار المبكر في خطط العمل الوطنية مما يسهم في قدرة الدول على قراءة الأزمات والاستجابة لها بشكل فعال.

وثالثا، من خلال تأكيد الخطط الوطنية على مشاركة المرأة على كافة المستويات. فقد أسهمت الخطط الوطنية بتفعيل دور المرأة في المشاركة بصياغة السياسيات والقرارات للاستجابة بشكل فعال لهذه الجائحة من خلال تقديم الخدمات الإغاثية والصحية والتربوية للمجتمعات الأكثر تأثراً بتبعات الإغلاق والحظر، ونشر الوعي حول الأزمة والوقاية من تبعاتها، والعمل على محاربة العنف الموجه ضد النساء والفتيات.
لم يتوصل مجلس الأمن في اجتماعه مؤخرا في 31 أكتوبر 2020 الى قرار جامع حول أجندة المرأة والسلام والأمن. وفي حين كانت نتائج هذا الاجتماع مخيبة لآمال البعض، إلا أن ما تبناه المجتمع الدولي خلال السنوات العشرين الماضية منذ القرار 1325 والقرارات اللاحقة له يشكل إطاراً توجيهياً وملزماً سياسياً لدول العالم في حماية النساء والفتيات، والمجتمعات بطبيعة الحال، من النزاعات والكوارث. وتقع الآن المسؤولية على عاتق الدول لتفعيل جملة هذه القرارات على المستوى الوطني بشكل يحمي ويقي النساء والفتيات من النزاعات والأزمات ويعزز دورهن بالمشاركة الفاعلة. ويعتبر العدد المتزايد من خطط العمل العربية رسالة إيجابية وخطوة في الاتجاه الصحيح.

أردنا هذا اللقاء الافتراضي أن يكون مناسبة للدول العربية للتذكير بأهمية هذا القرار وخطط العمل الوطنية المصاحبة له، والوقوف على الاستجابة الإقليمية للقرار والتعرف على التجارب الوطنية وأفضل الممارسات في الالتزام بأجندة المرأة والسلام والأمن. وبالنظر إلى الظروف والتحديات التي تمر بها المنطقة، يمكننا النظر

الى خطط العمل الوطنية كأداة لمواجهة تحديات ناشئة مثل التدابير اللازمة لاحتواء تأثير أزمة فيروس كوفيد-19 على الدولة والمجتمع.

شكرا لكم على حسن الاصغاء ونتمنى لكم لقاء موفقا ومفيدا